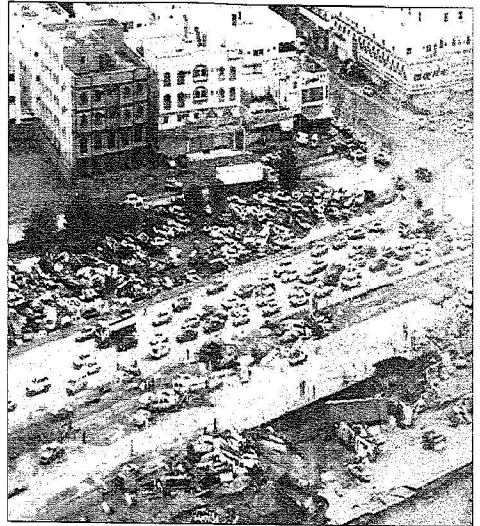
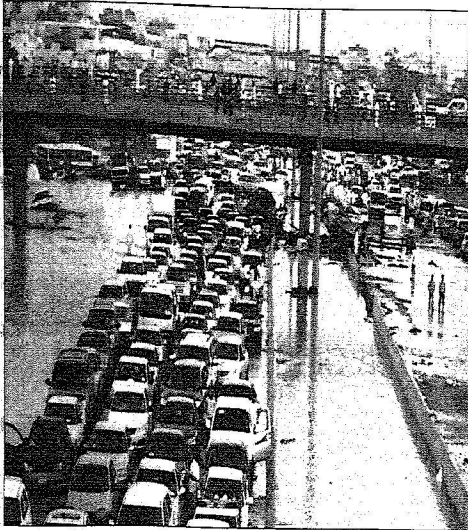


فاجعة سيول جدة.. العدالة تأخذ مجراها

خادم الحرمين: العقيدة والوطن والمواطن أثنى وأعز ما نحافظ عليه ونرعاه

إفلة جميع المتهمين في الكارثة إلى «الرقابة والتحقيق» و«التحقيق والادعاء العام»



جانبا من قفص هذي خلفه سيول

التوجيه بسرعة إعداد دراسات عن المناطق المعرضة لأخطار السيول وأن تكون شاملة لجميع مناطق المملكة العمل على إصدار نظام ينظم تملك ومنح العقارات لوقف التعدي على الأراضي والتملك بطرق غير مشروعة إيقاف تطبيق منح والبيع والتعويض وحجج الاستحكام على الأراضي الواقعة في مجاري السيول وبلطون الأودية تكليف هيئة الخبراء بالعمل على تطوير أنظمة الرقابة والضبط ووحدات الرقابة الداخلية بما يمكنها من أداء مهماتها

الأصل غير واضح

لرياض - واس

والاصلة المحايلة مجراها بأمر ملكي كريم يؤسس لورشة إصلاح كبرى لا يحدها مكان ولا زمان مستشعراً حفظه الله قول الرسول الكريم وكلم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، ومستحضراً أحداث فاجعة جندة المؤامرة وتداعياتها ليؤكد أن الجهود لن تلقى حتى تلقى على الحقيقة بكامل تفاصيلها لإيقاع الجزاء الشرعي الرادع على كل من ثبت تورطه أو تقصيره في هذا المصاب الفجع.

وأكد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في الأمر الملكي الكريم أن العقيدة والوطن والموطن أمن وأمن ما يحافظ عليه وترعاه، وقال حفظه الله في أمر ملكي كريم صدر أمس إثر التحقيق في فاجعة جندة وما خلفته من ممارر أنه استصحباً لجسامة خطب هذه الفاجعة وما خلفته من مأس لا تزال نستشعر أحداثها المؤامرة وتداعياتها حتى تلقى على الحقيقة بكامل تفاصيلها لإيقاع الجزاء الشرعي الرادع على كل من ثبت تورطه أو تقصيره في هذا المصاب الفجع.

وكلف الأمر السامي وزارة الداخلية بإبلاغ جرائم الفساد المالي والإداري ضمن الجرائم التي لا يتشملها الفجع، كما أمر حفظه الله بحالة جميع المتهمين في كارتة جندة إلى هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والإدعاء العام، كما وجه بسرعة إعداد دراسات عن المناطق المعرضة لأخطار السيول وأن تكون شاملة لجميع مناطق المملكة وإيقاف تطبيق للمتح والبيع والتعويض وحجج الاستحكام على الأراضي الواقعة في مجاري السيول ويطون الأودية.

صدر أمس أمر ملكي كريم فيما يلي نصه: بسم الله الرحمن الرحيم الرقم: ٦٦٠/١٠ التاريخ: ١٤٣١/٥/٢٦هـ

يعون الله تعالى نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية.. بعد الاطلاع على الخطام الأساسي لنحکم الصادر بالأمر الملكي رقم (٩٠/أ) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ. وبعد

الاطلاع على الأمرين المنكبين رقم (١٩١/أ) بتاريخ ١٤٣٠/١٢/١٣هـ القاضي بتكوين لجنة للتحقيق وتقصي الحقائق في فاجعة سيول محافظة جدة ورقم (٢/٤٢٩٨)

بتاريخ ١٤٣١/٤/١هـ القاضي بتكوين لجنة عليا برئاسة صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وعضوية كل من صاحب السمو الملكي وزير

الشؤون البنية والقروية ومعالى وزير العدل ومعالى وزير المالية ومعالى وزير النقل ومعالى وزير المياه والكهرباء ومعالى رئيس ديوان المظالم ومعالى رئيس ديوان المراقبة العامة ومعالى رئيس هيئة الرقابة والتحقيق لدراسة تقرير لجنة التحقيق وتقصي الحقائق والرفع بالنتائج والتوصيات.

ويعد الاطلاع على برقية صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رقم ٣٠٠٦٢ بتاريخ ١١-١٢/٥/١٤٣١هـ المرقي بها محضر اللجنة العليا المشار إليها.

وانطلاقاً من مسؤوليتنا تجاه الوطن والمواطن والمقيم استبداء بقول الحق جل جلاله "إننا عرضنا الامانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها واشفقن منها

وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً" وقول النبي صلى الله عليه وسلم "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته".

استصحباً لجسامة خطب هذه الفاجعة وما خلفته من مأس لا تزال نستشعر أحداثها المؤامرة وتداعياتها حتى تلقى على الحقيقة بكامل تفاصيلها لإيقاع الجزاء الشرعي الرادع على كل من ثبت تورطه أو تقصيره في هذا المصاب الفجع، لا نخشى في الله لومة لائم فعقدتنا ثم وطننا ومواطنونا آمن وأمن ما نحافظ عليه ونرعاه جاعلين نصب أعيننا ما يجب علينا من إبراء النمة أمام الله تعالى بإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح انتصاراً للحق والوطن والمواطن وكل مقيم على أرضنا وتخفيفاً من لوعة ذوي الضحايا الأبرياء وتعزيزاً لكرامة

الشهداء - رحمهم الله - بإرساء معايير الحق والعدالة. وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.

أمرنا بما هو أت:

أولاً:

١. إحالة جميع المتهمين في هذه القضية إلى هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والإدعاء العام كل فيما يخصه بعد استكمال قضاياه من جهة الضبط الجنائي استناداً للمواد (٢٤، ٢٧، ٢٨) من نظام الإجراءات الجزائية ونك التحقيق فيها واستكمال الإجراءات النظامية بحقهم ويؤخذ في الاعتبار التساير في ذلك.

٢. استكمال التحقيق مع بقية من وردت أسماؤهم في التقرير أو المطلوب سماع أقوالهم أو من يتطلب للتحقيق استدعاء

في فاجعة سيول جندة وذلك من قبل الجهات المختصة في وزارة الداخلية.

٣. فور أوراق مستقلة لكل من وردت أسماؤهم في التحقيق وليس لهم علاقة مباشرة بمسار فاجعة جندة وإحالتهم لجهات التحقيق المختصة.

ثانياً: اعتماد ما يلي بشكل عاجل:

١. تتولى وزارة الشؤون البلدية والقروية فتح وتتمديد قنوات تصريف السيول الثلاث حتى مصاب الأودية شرقاً وتتمديد القنات الشرقية لتصب في شرم أبحر.

٢. تتولى إمارة منطقة مكة المكرمة ووزارة الشؤون البلدية والقروية إزالة جميع العوائق أمام جمع العبارات والنجسور القائمة وتحرير مجاري السيول إما بقنوات

استكمال التحقيق مع مَنْ وردت أسماؤهم في التقرير أو المطلوب سماع أقوالهم أو مَنْ يتطلب التحقيق استدعاءه

الملك يؤسس لورشة إصلاح كبرى

«الكهرباء» تعالج وضع بحيرة الصرف الصحي والعمل على التخلص منها نهائياً خلال عام من تاريخه

تكليف الداخلية بإدراج جرائم الفساد المالي والإداري ضمن الجرائم التي لا يشملها العفو



المبنى العشوائية فوق الجبال وعلى مجاري السيول

«العدل» تعمل على استصدار نظام متكامل للتوثيق يشمل الشروط اللازمة في كتاب العدل

«البلدية والقروية» تتكفل بفتح وتمديد قنوات تصريف السيول الثلاث وتمديد القناة الشرقية

التوجيه بإعداد مخطط جديد ومتكامل لشرق محافظة جدة

مفتوحة أو قنوات مطانة، بإزالة العقوم القريبة، ٤. تقوم وزارة المياه
٣. تقوم كل من إمارة التي تحيط بالأراضي والكهرباء بمعالجة وضع
منطقة مكة المكرمة ووزارة الواقعة في بطون ومجاري بحيرة الصرف الصحي
الشؤون البلدية والقروية والأودية. والعمل على التخلص

منها نهائياً خلال عام من تاريخه.

٥. إيقاف تطبيق المنح والبيع والتعويض وحجج الاستحكام على الأراضي الواقعة في مجاري السيول ويطول الأودية.

ثالثاً:

١. تقوم وزارة العدل بالعمل على استصدار نظام متكامل للتوثيق يشمل الشروط اللازمة في كتاب العدل وبقية الموثقين وتحديد اختصاصاتهم ومسؤولياتهم وإجراءات عملهم وطريقة محاسبتهم والعقوبات عن مخالفاتهم.

٢. تقوم كل من وزارة العدل ووزارة الشؤون البلدية والقروية بالتنسيق حيال إصدار نظام ينظم تملك ومنح العقارات لتلافي السلبيات السابقة والتي أدت إلى التعدي على الأراضي والتملك بطرق غير مشروعة بالمخالفة للأنظمة والتعليمات.

٣. إنفاذ ما ورد في الفقرة (٣) من قرار مجلس الوزراء رقم (١٥١) بتاريخ ١٤٢٨/٥/٤هـ بخصوص قيام مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وهيئة المساحة الجيولوجية والرياسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بإعداد دراسات عن المناطق

المعرضة لأخطار السيول وأن تكون شاملة لجميع مناطق المملكة والاستفادة من ذلك في معالجة أوضاع الأودية ومجاري السيول على أن يكون بشكل عاجل.

٤. تقوم هيئة الخبراء بمجلس الوزراء بالعمل على تطوير أنظمة الرقابة وال ضبط و وحدات الرقابة

الداخلية بما يمكنها من أداء مهماتها المنوطة بها ولها الاستعانة بمن تراه من بيوت الخبرة المتخصصة سواء في الداخل أو الخارج.

٥. تقوم وزارة الداخلية - المجلس الأعلى للدفاع المدني - بتقويم إدارة الحدت والاستجابة من الجهات المعنية والاستفادة منها مستقبلاً على مستوى المملكة.

٦. تتولى اللجنة الوزارية المعنية بمعالجة وتطوير الأحياء العشوائية الإشراف على إعداد وتنفيذ مخطط جديد شامل ومتكامل لشرق محافظة جدة وتقوم وزارة الشؤون البلدية والقروية وأمانة محافظة جدة بإعداد المخطط واعتماده وتنفيذه.

٧. التأكيد على سرعة إنفاذ قرار مجلس الوزراء رقم (٢٧٦) بتاريخ ١٤٢٢/١١/١٤هـ حول تحديد أراضي وقف العين العريزيية لضمان منع التعدي عليها وتنمية إيراداتها ومراقبة تحصيلها من قبل جهة مستقلة، وتأكيد إيقاف بيع أراضيها، وفقاً لما صدر به الأمر رقم (١٧٦٠/م)

بتاريخ ١٤١٧/٣/٢٦هـ.

٨. تشكيل لجنة من وزارة المالية، وديوان المراقبة العامة، وهيئة الرقابة والتحقيق، وإمارة منطقة مكة المكرمة، بحصر جميع الشركات والمؤسسات، والمكاتب الاستشارية التي ثبتت قصيرها، وإهمالها، ومن يتبين لاحقاً تقصيره، أو إهماله، وإحالة الجميع إلى اللجنة الوارد ذكرها بالمادة (٧٨) من نظام المناقصات والمشتريات الحكومية.

٩. تقوم وزارة الداخلية بإدراج جرائم الفساد المالي والإداري ضمن الجرائم التي لا يشملها العفو الوارد في ضوء التعليمات والأوامر والتنظيمات المتعلقة بمكافحة الفساد.

رابعاً: تتولى اللجنة العليا المشكلة بالأمر رقم (٤٢٩٨/٢) بتاريخ ١٤٣١/٤/١هـ متابعة تنفيذ التوصيات أنفة الذكر، واستكمال ما يلزم، والتعامل مع المستجدات، واقترح ما تراه محققاً للمصلحة.

خامساً: يُبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتمادها وتنفيذه..

عبدالله بن عبدالعزيز



السيارات وقد جرفتها السيول